

## أوراق في السياسة النقدية

# أ. د ميثم العيبي\*: التدايعيات المحتملة لـ (أزمة ما بعد سليمان) على سعر صرف الدينار العراقي

سيواجه الاقتصاد العراقي عموماً مزيداً من الضغوطات في العام 2020، وذلك بسبب التوترات السياسية التي شهدتها البلاد والمتمثلة بالاحتجاجات الشعبية أواخر 2019، والتي تُوجت بمقتل (سليمان) والمهندس) بعملية مطار بغداد على أيدي القوات الامريكية مطلع العام الحالي 2020، مما يُنذر بالكثير من الضغوط على الاقتصاد العراقي، المثقل أساساً بمشكلات سوء الادارة والفساد والاعتماد المفرط على مورد واحد.

فمن المُتوقع أن يواجه البنك المركزي العراقي ضغوطاً عملياتية يومية كبيرة بإدارته لمزاد العملة وذلك من أجل استمرار المحافظة على استقرار سعر الصرف ما أمكن والحيلولة دون حدوث تذبذبات كبيرة فيه من الممكن أن تؤدي الى عدم استقرار الاقتصاد وتأثر القوة الشرائية للأفراد.

فبعد أن شهد البنك المركزي مرحلة استقرار في سعر الصرف للمدة (2017-2019)، إذ لم تحدث تقلبات بين سعر الصرف الرسمي

## أوراق في السياسة النقدية

والسوقي الا بحدود الـ1% واستقر سعر الصرف عند الـ1200 دينار لكل دولار، وهو السعر المستهدف، الا أنّ الاحتجاجات الشعبية في مناطق الوسط والجنوب أواخر العام 2019 والانعطافة الحادة في المشهد بداية العام 2020 نتيجة مقتل سليمان والمهندس، والدخول في سلسلة التهديدات والوعود المتبادلة والضربات الجوية على الساحة العراقية، كل ذلك ينذر بمخاوف العودة الى حقبة وجود سعرين للصرف؛ سواء على المستوى الشعبي ام على مستوى النخب والاكاديميين.

ومن بين أهم العوامل التي من المُتوقع أن تُمثل عامل ضغط على البنك المركزي خلال الفترة القادمة:

- 1- انخفاض اسعار الدولار أمام العملات الاجنبية نتيجة التطورات الجيوسياسية في منطقة الشرق الاوسط، واستمرار تأثيرات انخفاض سعر صرف التومان الايراني، مما يولد ضغوط على الطلب الخارجي على الدولار والمضاربات عليه.
- 2- التوقعات التشاؤمية التي تزيد من الطلب على الدولار والهروب من الدينار.

- 3- تزايد عمليات المضاربة اليومية على الدولار في الداخل؛ من أجل تحقيق ارباح سريعة، وذلك مع اشتعال (أزمة ما بعد

## أوراق في السياسة النقدية

سليمانى)، الذي من المتوقع أن يشهد أحداث وتصريحات تصعيدية على المستوى اليومي.

4- ضعف الثقة بوجود مخرج سريع من (أزمة ما بعد سليمانى) المتأججة في المنطقة.

5- توقع استمرار عدم اليقين في إنفراج العملية السياسية داخل العراق بين الأطراف المختلفة وعدم صياغة مواقف مشتركة تضع المصلحة العراقية أمامها.

إنّ البنك المركزي العراقي من الممكن خلال الأمد القصير والمتوسط أن يستمر في المحافظة على استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار، وليس من المتوقع أن يشهد السوق افتراقاً شديداً بين سعر الصرف الرسمي والسوقي، وذلك بسبب احتفاظه باحتياطات عالية يمكن أن يُضخّي بها تدريجياً مقابل الحفاظ على سعر الصرف، ما يمكن تسميته (الاحتياطي مقابل الصرف)، إذ لا يُتوقع أن يقوم البنك المركزي بتقييد احتياطاته من الدولار (تقييد العرض) أمام استمرار الطلب عليه، خصوصاً ان الافق لا يشهد أزمة تقود لانخفاض اسعار النفط عالمياً.

بالتأكيد فإنّ العوامل التي تمت الاشارة لها أعلاه ستؤدي الى الهروب من الدينار العراقي باتجاه الدولار أو الأصول الأخرى، ومن

## أوراق في السياسة النقدية

ثمّ وقوف ادارة مزاد العملة من جديد في وضعية الدفاع عن سعر الصرف أمام الجمهور بدل وضعية الاسترخاء الحالية، هذا فضلاً عن الضغوط التي من الممكن أن تمارسها السلطتين التنفيذية والتشريعية عليه لتوفير مزيد من السيولة من أجل تلبية المتطلبات السياسية والعسكرية المتوقعة على خلفية الازمة الراهنة، والأخطر أن يكون جزء من هذه المتطلبات خارج أطر الموازنة الرسمية وأرقامها، واضطرار البنك المركزي لتبليتها، وهو ما قد يعني الدفع باتجاه العودة الى المزيد من تسييس سياسة البنك المركزي وكسر استقلاليته مرة أخرى، ما يُذكّرنا بالمدة التي شهدت هدم جدار هذا الاستقلال في الاعوام (2015-2017) إثر الصدمة المزدوجة (انخفاض اسعار النفط ودخول داعش)، حيث وصل حجم اقتراض الحكومة من البنك المركزي الى 16 ترليون دينار عراقي، غضت الحكومة الطرف عن إعادة جُلها.

(\* ) أستاذ المالية العامة/قسم الاقتصاد/الجامعة المستنصرية

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة إلى المصدر. 9 كانون الثاني / يناير 2020

<http://iraqieconomists.net/>